مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) المجلد : ٣٦، العدد: ٣، السنة :٢٠١١ ، ص١٣٧-١٤٩

تركيا ونهر الفرات

نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية

د٠ عباس عبدالحسن كاظم
جامعة البصرة – كلية التربية
قسم الجغرافية

المدرس ظاهر عبدالزهرة خضير
جامعة البصرة – كلية التربية
قسم الجغرافية

الخلاصة

تعد المياه مورداً طبيعياً له أهمية إستراتيجية كبيرة لاسيما في المنطقة العربية الواقعة غالبيتها في المناطق الجافة أو شبه الجافة . فالمياه من المشكلات التي برزت في الصراعات الإقليمية والعالمية في أعقاب الحرب الباردة ، فأزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط من أهم القضايا الإستراتيجية قد تجاوز النفط في الأهمية مما يرشحها ان تكون إحدى مكامن الصراع في العالم في المستقبل المنظور .

وبسبب انفراد الدولة التركية في تنفيذ سياستها المائية التي تلحق الضرر بالأمن المائي والغذائي والسكاني لدول الجوار الجغرافي وبالأخص (سوريا والعراق) ، لأنهما دولتي المجرى والمصب ، إذ أعطى لتركيا ان تهيمن على المصادر المائية فتجاوزت على الحصص المائية لهما سعياً لتحقيق أهدافها الإستراتيجية الرامية للسيطرة على الموارد المائية . متجاهلة القواعد والقوانين الدولية العالمية المتفق عليها في قسمة المياه العادلة بين الدول المتشاطئة والواقعة على النهر الدولي ، إذ تعد هذه التصرفات خرقاً للمواثيق الدولية .

المقدمة :

كان للطبيعة دورها في توافر المواد الأولية لبناء حضارة أصيلة نشأت وتطورت في بيئة نهرية ، دجلة والفرات وروافدها في العراق، والتي تعد أحد الحقوق الطبيعية الأساسية للكائن الحي . وقد أكدت الشرائع السماوية والوضعية والأعراف هذا الحق ، وأوصت به ، كما جاء في قولهِ تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)[١] وتؤكد الشريعة الإسلامية (أن الماء هبة الله الذي لايجب أن يمتلك أو يهيمن عليه بدرجة أن يحرم الآخرين من استخدامه)[٢] . لذلك تكسب المياه في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، وفي الوطن العربي على وجه الخصوص ، بسبب ندرة المياه وعدم إنتظام سقوطها وتوزيعها في الزمان والمكان ، وتعرضها لموجات من التصحر والجفاف ، فضلاً عن الصراعات والنزاعات السياسية في المنطقة ، دعمت الجانب التركي (دولة المنبع) ضد دولتي (المصب) سوريا والعراق في إستغلال مياه الفرات ضاربةً عرض الحائط مصالح الدولتين المائية .

إن هدف هذا البحث تباين الموقف الجغرافي السياسي التركي إتجاه استغلال مياه نهر الفرات ، متخذاً من حوض ونهر الفرات حدوداً لذلك .

حقائق جغرافية عن نهر الفرات :

يقع حوض نهر الفرات بين دائرتي عرض (٣٠-٢٠ و ٠-٤٠) شمالاً وبين خطي طول (١٠-٣٧ و ٥٠-٤٣) شرقاً ، في جزءه الأعلى ، وبين خطي طول (٤٥-٣٨ و ٣٦-٤٨) شرقا في جزءه الأدنى (خريطة ١) .

ولابد من ذكر بعض المعطيات الرقمية المتعلقة بحوض الفرات والاحتياجات المائية للأقطار الثلاثة (تركيا ، سوريا ، العراق) حسب المساحة المزروعة والقابلة للزراعة في البلدان الثلاثة ، فحوض نهر الفرات يقع على أرض مساحتها (٣٧٨٠٠٠) كم^{٢} موزعة بين كل من تركيا (١٢٥٠٠٠) كم^{٢} ، وسوريا (٧٦٠٠٠)كم^{٢} والعراق (١٧٧٠٠٠) كم^{٢} ، ويبلغ الإيراد المائي السنوي (٣٣) مليار متر مكعب . ومجموع الأراضي المزروعة في حوض الفرات (٦٨٢٧٤٠٠) دونم موزعة بين كل من تركيا (٥٤٠٢٠٠) دونم ، وسوريا (١٣٦٠٠٠٠) دونم ، والعراق (٤٩٢٧٢٠٠) دونم.

خارطـة (١)

حـوض نهـر الفـرات

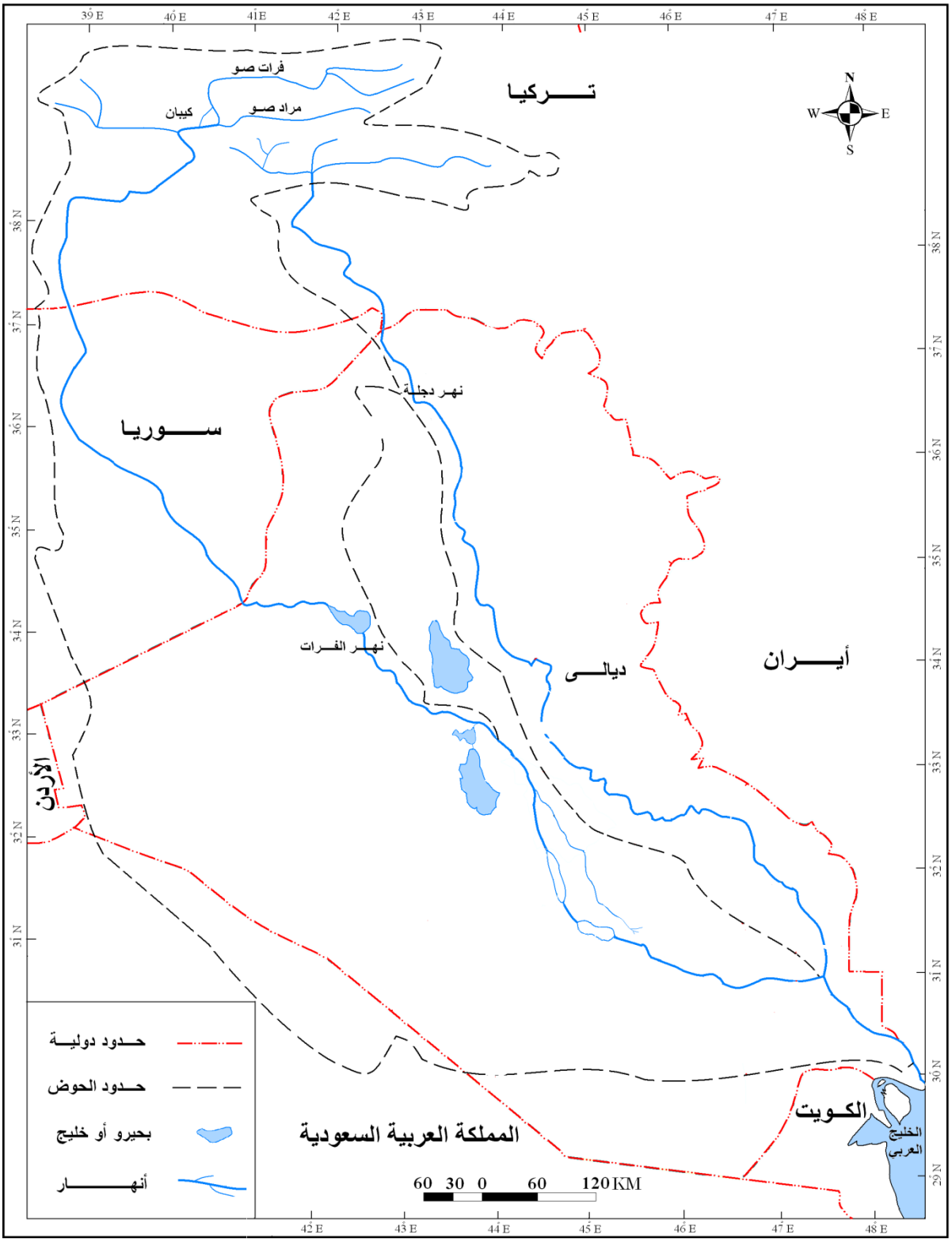

المصدر : حسن هاشم سلمان ، جيوكيميائية وهيدرولوجية نهر الفرات ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٣٥ ، غير منشورة .

أما المساحة القابلة للزراعة على حوض الفرات فتبلغ (١٤٦٨٨٠٠٠) دونم ، موزعة على الأراضي التركية (٥٠٣٢٠٠٠) دونم ، وسوريا (٢٣١٤٠٠٠) دونم ، وفي العراق (٧٣٤٢٠٠٠) دونم ، ولحساب حق كل بلد طبقاً للمساحات القابلة للزراعة فتكون : تركيا ، سوريا ، العراق (٢) ، (١.٢) ، (٣.٢) . أي حصة العراق حوالي ثلاث مرات حصة سوريا ومرة ونصف أكثر من حصة تركيا[٣] .

ينبع نهر الفرات من المرتفعات الجبلية التركية (مرتفعات أرض روم) المحصورة بين بحيرة وآن والبحر الأسود جنوب شرق تركيا . ويعد من أطول انهار غرب آسيا فمن منابعهِ العليا حتى ملتقاه مع نهر دجلة داخل الأراضي العراقية يبلغ طوله (٢٩٤٠) كم موزعة على النحو الآتي :

(١١٧٦) كم في تركيا ، (٦٠٤) كم في سوريا ، (١١٦٠) كم داخل الأراضي العراقية ، وتساهم تركيا بـ (٨٧%) من مياه النهر فيما تساهم سوريا بـ (١٣%) من المياه[٤] . ويستمد موارده المائية من مصدرين رئيسين هما :

مراد صو الذي يصل طوله إلى (٦٠) كم ، وفرات صو وطوله (٤٠) كم ، ويسيران في إتجاه الجنوب الغربي حتى يلتقيان إلى الشمال من مدينة كيبان التركية ليكونان معاً نهر الفرات[٥] ، الذي يعاني من تردي نوعية مياهه نتيجة إلى[٦] :

١- طول المسافة التي يقطعها في أرض مكشوفة أو شبه مكشوفة .

٢- زيادة التبخر وتركيز نسبة الأملاح في المياه .

٣- تأثير المشاريع التركية والسورية السلبية بهذا الإتجاه كإقامة السدود .

٤- نوعية المياه الملوثة التي تدفع من هذه السدود خاصةً تركيا .

٥- استخدام المواد الكيمياوية في زراعة الأراضي ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول وإعادة تصريف نسبة كبيرة من المياه في ري تلك الأراضي باتجاه المجرى الرئيس للفرات .

تركيا والجوار العربي :

ينطوي الجوار الجغرافي على تأثير في سياسات كافة الدول المجاورة . على أن نوعيته تحدد ، سلبياً او إيجابياً ، على وفق نوعية العلاقات السياسية المتبادلة ، لذا يكون سالباً عندما تتميز هذه بالصراع ، وبالعكس يكون صحيحاً عندما تقترن أسمها بالتعاون .

فالمتتبع إلى سياسة الجمهورية التركية يلاحظ منذ تأسيسها لم تعطِ تركيا أهمية لإقامة علاقات إيجابية مع العالم العربي ، إلا أنه مع المتغيرات الدولية تسعى تركيا إلى إقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية . رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معاً مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية ، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ ، ألا أن العلاقات التركية العربية ومنذ الحب العالمية الأولى كانت تشوبها القلق والسلبية والشك ، وكانت الرؤية المتبادلة بين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التي أدت إلى انغلاق كل طرف عن الآخر [٧].

يحتل موقع تركيا أهمية خاصة في تحديد سياستها الخارجية ، فهو يكون جسراً يربط بين أوربا وآسيا ، وأن أراضيها تغطي البسفور والدردنيل ، الذين يمتازان بالأهمية الستراتيجية ان هذا الموقع جعل تركيا ، دولة أوربية وإحدى دول حوض البحر المتوسط ودولة شرق أوسطية [٨] . وتهدف تركيا من خلال وظيفتها التي حدودها موقعها (الجوستراتيجي) يربط مصالح دول المنطقة العربية خاصة بالمصالح الغربية وبالسياسات الأمنية لحلف شمال الأطلسي وتدعيم المصالح الستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة العربية ، وإضعاف العراق ومنع بروز القدرات العربية وتصفية الصراع العربي الصهيوني ، وبهذا فهي تتوافق كلياً بأهدافها مع المخططات الأمريكية في إخضاع الوطن العربي إلى منطق التبعية والهيمنة والإمبريالية . ويمكننا ان نحدد الوزن الجيوبولتيكي لتركيا بدول الجوار العربية بالنقاط الآتية :

١- يعد الموقع الجغرافي لتركيا أهم المقومات الجيوستراتيجية المتعمدة في تقدير قوة الدولة وهو يلعب دوراً متميزاً في تعزيز أمنها وفي التأثير في سياستها وعلاقاتها الدولية .

٢- كان لموقع الجوار التركي اثر مهم في تاريخ تركيا السياسي بحكم تعدد الوحدات السياسية الملاصقة .

٣- الجوار التركي – العربي (سوريا – العراق) يحمل بذور التأزم في العلاقات نتيجةً لإندفاعها مع الركب الأمريكي – الصهيوني ، خاصةً في وقت الأزمات.

٤- تزداد الأهمية الجيوبولتيكية لطوبغرافية تركيا وعلاقاتها مع دول الجوار (سوريا – العراق) عندما نتناول الوضع الهيدرولوجي في هذا الإقليم ، فتركيا تمثل المنبع في حين تشكل سوريا دولة المرور ، أما العراق فهو دولة المصب .

بعض المعاهدات والاتفاقيات حول استغلال مياه نهر الفرات :

لعل قضية الخلاف السوري العراقي – التركي على مياه نهري الفرات ودجلة من أكثر القضايا مدعاة للإثارة والتوتر بين تركيا وجارتيها (سوريا والعراق) ، خاصةً بعد أن أصبحت المياه ثروة مطلوبة لا يمكن تجاهل نقصها مع ازدياد الحاجة إليها في المجالات المختلفة ، وأساس المشكلة هنا عدم وجود قواعد قانونية واضحة وملزمة يرجع إليها لتسوية النزاع رغم وجود اتفاقيات لاقتسام مياه النهرين وهذه المعاهدات هي[٩] :

١- المعاهدة الفرنسية – البريطانية : في ١٩٢٠/١٢/١٣ ، حول استخدام مياه النهرين ونصت على تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسوريا (فرنسا) والعراق (بريطانيا) لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين ، وبخاصةً في حال بناء منشآت هندسية في أعماليهما .

٢- معاهدة لوزان : في ١٩٢٣/٧/٢٤ ، التي تلزم في المادة (٩) بوجوب إخبار كل من سوريا والعراق كلما رغبت تركيا بالقيام بأعمال إنشائية على دجلة و الفرات.

٣-معاهدة حلب : في ١٩٣٠/٥/٣ بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ، نصت على أن لسوريا حقوقاً متساوية بالانتفاع من مياه دجلة بوصفهِ نهراً مشتركاً .

٤-معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق : في ١٩٤٦/٣/٩ ، والتي تنص على ضرورة التعاون المشترك بينهما في مايخص بالمياه الدولية المشتركة.

٥- إتفاقية الصداقة وحسن الجوار : انقرة ١٩٢٦/٥/٣٠ بين سوريا (فرنسا) وتركيا بشأن تأمين المياه التي تسقي من نهر قويق الذي ينبع من تركيا ويروي مدينة حلب .

٦- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني : أنقرة ١٩٨٠/١٢/٢٥ بين العراق وتركيا ، ثم انضمت إليه سوريا عام ١٩٨٣ وينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصةً الفرات ودجلة .

ورغم اللقاءات الثنائية السورية – التركية والعراقية ، وكذلك الاجتماعات العديدة ، لم يتم التوصل حتى الآن إلى إتفاقية بشأن الحصة النهائية لكل دولة من مياه النهرين مما يعد من بين الأسباب الرئيسية وراء حالة التوتر المستمر في العلاقات المتبادلة ، ويمثل بالتالي مصدراً من مصادر تهديد الأمن الوطني لدولتي مجرى الأوسط والمصب (سوريا والعراق) .

نهر الفرات في الستراتيجية التركية :

إن المعطيات التركية تجاه دول الجوار العربي وعلى مستوى الموارد المائية تقوم على اعتماد الجانب التركي باستخدام المياه كعنصر قوة متحكم في صنع القرار السياسي التركي وفق منظورها الاستراتيجي الذي يختلف ويتجاهل المنظور العربي وكما يأتي :

١- إن سوريا والعراق تعتبران دجلة والفرات نهرين دوليين * وتؤكدان أن المشاركة فيها حق تاريخي من حقوقهما إلى جانب موقفهما في دعم مفهوم شمولية المياه الدولية ، حيث ينبغي التوحيد بين المنبع والمجرى والمصب كخط مائي متكامل لا يجوز الفصل بين أجزائه ، والكف عن الاستخدام الأحادي للمياه في إقامة المشاريع المائية . في حين تعتبر تركيا دجلة والفرات نهرين تركيين عابرين للحدود وتدعي أن لهما حوضاً واحداً وحق امتلاكهما لها . وبالتالي حق استخدام مياه النهرين حتى النقطة التي تعبران فيها حدودهما ، وهذا حسب وجهة نظرها هذه لا يحق لأحد أن يقرر كيفية استخدام مياه النهرين لأن في ذلك مساً لسيادتها عليهما [١٠].

٢- رفضت تركيا الاتفاقية الدولية الجديدة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لمصلحة سوريا والعراق ، ألا ان تركيا رفضت هذه الاتفاقية بهدف الإبقاء على الوضع الحالي للنهرين كي تتمكن دون أي قيود من مواصلة مشاريعها .

٣- منذ التسعينات اتجهت تركيا إلى ربط المياه بمسألة الأمن وأحياناً بالنفط وإلى استخدام المياه كسلاح النفط . وبهذا يكون من حقها مقايضة المياه التركية بالنفط العربي ، وحقها بالمتاجرة بالمياه وبيعها لمن يريد وحجبها عن الدول التي تعرض المصالح التركية للخطر .

٤- بناء مشاريع مائية ضخمة مثل (مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب) ومشروع مياه السلام) في وقت تعاني المنطقة من نقص المياه مما سيؤدي إلى حدوث صراعات وحروب مياه محتملة في الشرق الأوسط ، وفي ارتباطه بمسألة المياه حيث يحتل مشروع الغاب موقعاً مركزيا في رسم علاقة تركيا مع كل من سوريا والعراق . وأن البناء الأساسي المجتمعي في تركيا كان دائماً بناءاً سياسياً[١١].

٥- رغبة تركيا إلى تحقيق التنمية في جنوب شرقي تركيا فضلاً عن البعد الكردي فيه تعتقد بعض الأوساط التركية أن مسألة العنف في جنوب شرقي تركيا سببه التخلف وغياب التنمية فإن هذه المشاريع ستلحق أضراراً بالغة بالزراعة والصناعة والكهرباء والأراضي في سوريا والعراق .

٦- لعبت الإدارة ألأمريكية الخفية للسياسة الخارجية التركية تجاه العرب دوراً بارزاً في بلورة تركيا كعدو شرس ، وحاقد على العرب ، عن طريق إحياء الأطماع التركية في الأراضي العربية منذ مطلع

التسعينات فضلاً عن الشراكة الإستراتيجية الكاملة بين تركيا و(إسرائيل) والتي كانت فكرة بيع المياه (إسرائيلية) – تركية[١٢].

نظرة مستقبلية :

من حق الإنسان أن يفكر بالغد ويرسم للمستقبل . كما أنه من حق الشعوب أن تقرر مصيرها . أن تتحدى هيمنة الاستعمار الجديد (العولمة) فإن نظرة تفحصية نجد أن الموقع الجغرافي لتركيا هيئ لها مركزاً متميزاً تستطيع من خلاله التحكم بمياه نهر الفرات واستغلاله كورقة ضغط ومساومة في علاقاتها مع سوريا والعراق دون النظر إلى مصلحة القطرين العربيين ، كما إن إقدام تركيا على استغلال مياه الفرات من طرف واحد يمثل أضرار بالآخرين بشكل يخالف أحكام القانون الدولي . وإذ ما استخدمت الأرقام كوسيلة لدراسة هذهِ المسألة المائية يتضح لنا أن الاحتياجات المائية لكل من سوريا والعراق لعام ٢٠٠٠ (١٤,١ و ٤٩,٦٦) مليار م^{٣} / سنة على التوالي ، في حين ستكون احتياجاتها لعام ٢٠٢٥ هي (٢٤,١٥ و ٦٣,٤) مليار م^{٣} / سنة على التوالي . بينما كان إجمالي الإيرادات المائية لكل منهما (٦٠,١ و٤٢,٥٦) مليار م^{٣} / سنة عام ٢٠٠٠ و٢٠٢٥ على التوالي ، مما خلق فجوة في الموارد المائية في العراق بلغت (-٧,١) مليار م^{٣} / سنة في عام ٢٠٠٠ و (-٢٠,٨٣) مليار م^{٣} / سنة لعام ٢٠٢٥ [١٣]. مما ستخلق أزمة مائية سياسية محكمة وإستراتيجية للتحرك ومواجهة هذا الخطر . والعمل على الاستثمار الأمثل للمياه في المجالات كافة . والحذر من تأثير المخاطر الخارجية مع وضع خطط متنوعة ، خاصةً بعد أن أعتبر المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى مثلها مثل النفط وهذا ما أكدته تصريحات القادة الأتراك حيث أكد الرئيس سليمان ديميريل قائلاً :

(أن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا ، نحن لا نقول لسوريا والعراق أننا نشاركهما مواردهما النفطية ولا يحق لهما القول انهما يشاركاننا مواردنا المائية . إنها مسألة سيادة . إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد)[١٤] .

التوصيات :

١-العمل على كشف النوايا التركية وسياستها المائية في حوض الفرات ومحاولتها لتغليف مسألة المياه بإطار سياسي وأثره على العلاقات السياسية العربية كافة مع تركيا بشكل واضح ومباشر وبالوسائل كافة.

٢-التمسك بالحقوق المائية العربية في مواجهة السياسة المائية التركية في حوض نهر الفرات خاصةً ومحاولتها عقد اتفاقيات مع الدول العربية منفردة مما يضعف الموقف العربي الموحد .

٣- لابد من تنمية الموارد المتاحة على المستويين القطري والقومي الشامل مع تدبير موارد جديدة كلما أمكن ذلك.

٤- العمل على استثمار المياه بالاستخدام الأمثل لها مع مراعاة توزيع الحصص المائية على أساس سعة الأراضي الزراعية المزروعة والقابلة للزراعة وليس على أساس متساوٍ.

٥-تطوير أساليب الري بالانتقال من الري بالرش والتنقيط توفيرا للموارد المائية .

٦- تحرك عربي تجاه العلاقات التركية – (الصهيونية) بإجراءات عملية جماعية فاعلة تتجاوز الاستهجان الرسمي إلى العمل الفعلي المضاد وإعتبار الأمن القومي العربي والتكامل الاقتصادي العربي واحداً لا انفصال بينهما .

٧- وضع سياسات مائية دقيقة وواضحة تمثل فيها الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

٨- توعية المواطنين إلى أهمية المياه في حياتهم ، وضرورة ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر ، مع الاستفادة القصوى من المياه الجوفية .

<u>هوامش البحث</u> :

١- القرآن الكريم ، سورة الأنبياء ، آية ٣٠.

٢- جون بولوك وعادل درويش ، حرب المياه ، الصراعات المستقبلية القائمة في الشرق الأوسط ، ترجمة هاشم احمد محمد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٢١٤.

٣- فكرت نامق عبد الفتاح ، الخلاف المائي التركي – السوري العراقي ، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية ، مجلة أم المعارك ، العدد ١٥ ، تموز ١٩٩٨ ، ص ١٨.

٤- محمود إبراهيم متعب الحديثي ، نهر الفرات والسياسة المائية ، مجلة البحوث الجغرافية ، كلية القائد للتربية للبنات ، جامعة الكوفة ، العدد ٢ ، ٢٠٠١، ص ٢٢٦.

٥- محمد صالح العجيلي ، متغير المياه في العلاقات العربية التركية ، البعد الجغرافي والقانوني ، آفاق عربية ، العدد ٩-١٠ ، لسنة ٢٥ ، أيلول – ت١ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩-٥٠.

٦- عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية – التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١١٥.

٧-علي غالب عبد الخالق ، اثر المشاريع المائية في أعالي دجلة و الفرات على الموارد المائية في العراق ، عمان ، ١٩٩٣ ، ص ١٩.

٨- عبد المنعم سعيد ، تركيا هل من دور إقليمي قادم ، جريدة الجمهورية في ٢٨ أيار ، ١٩٩٤ ، ص ٧٢.

٩- عز الدين الخيرو ، الفرات في ظل القانون الدولي ، وزارة الإعلام ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٢٣٦.

* يقصد بالنهر الدولي : المجرى المائي الذي يجتاز في جريانه إقليم دولتين أو أكثر وتشترك في حوض تغذيته دولتان أو أكثر بما يشمله من مياه سطحية وجوفية والتي تصب في مصب مشترك بما في ذلك كافة روافده الإنمائية الموزعة .

للمزيد ينظر : حامد سلطان ، القانون الدولي وقت السلم ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٩٢.

١٠- طارق المجذوب ، التعاون التركي في مشاريع البنية التحتية ، المياه والطاقة الكهرومائية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ت١ ،١٩٩٤ ، ص ٧٩-٨٠ .

١١- كريم محمد حمزة ، الأبعاد الاجتماعية لمشروع الكاب (G A P) التركي، دراسات اجتماعية ، العدد السابع ، السنة الثانية ، بيت الحكمة ، بغداد ، خريف ٢٠٠٠ ، ص.٤٨

١٢- صباح محمود محمد وعب الأمير عباس ، السياسة المائية التركية ، مطبعة المتوسط ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٦٢.

١٣- علي غالب عبد الخالق ، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي الفرات وتأثيرها على الموارد المائية إلى العراق ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٢٤، ١٩٩٠ ، ص ٩٣.

** الأمن المائي : هو ضمان توفير الموارد المائية اللازمة للاستخدامات الرئيسية سواء أكانت زراعية أو صناعية أو غيرها . بما يتناسب مع حجم هذه الاستخدامات الحالية والمستقبلية وبشكل مستديم .

للمزيد ينظر : نصيف جاسم ، الأمن المائي العربي ، مجلة شؤون سياسية ، العدد الرابع ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص.٧٩

١٤- جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٣ ، ص ١٥٧.

المصادر

١. جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٣ ، ص ١٥٧.

٢. جون بولوك وعادل درويش ، حرب المياه ، الصراعات المستقبلية القائمة في الشرق الأوسط ، ترجمة هاشم احمد محمد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٩.

٣. صباح محمود محمد وعب الأمير عباس ، السياسة المائية التركية ، مطبعة المتوسط ، بيروت ، ١٩٩٨.

٤. طارق المجذوب ، التعاون التركي في مشاريع البنية التحتية ، المياه والطاقة الكهرومائية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ت١ ، ١٩٩٤ .

٥. عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية – التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨.

٦. عبد المنعم سعيد ، تركيا هل من دور إقليمي قادم ، جريدة الجمهورية في ٢٨ أيار ، ١٩٩٤.

٧. عز الدين الخيرو ، الفرات في ظل القانون الدولي ، وزارة الإعلام ، بغداد ١٩٧٦ .

٨. علي غالب عبد الخالق ، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي الفرات وتأثيرها على الموارد المائية إلى العراق ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٢٤، ١٩٩٠ .

٩. علي غالب عبد الخالق ، اثر المشاريع المائية في أعالي دجلة و الفرات على الموارد المائية في العراق ، عمان ، ١٩٩٣.

١٠. فكرت نامق عبد الفتاح ، الخلاف المائي التركي – السوري العراقي ، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية ، مجلة أم المعارك ، العدد ١٥ ، تموز ١٩٩٨.

١١. القرآن الكريم ، سورة الأنبياء ، آية ٣٠.

١٢. كريم محمد حمزة ، الأبعاد الاجتماعية لمشروع الكاب (G A P) التركي، دراسات اجتماعية ، العدد السابع ، السنة الثانية ، بيت الحكمة ، بغداد ، خريف ٢٠٠٠.

١٣. محمد صالح العجيلي ، متغير المياه في العلاقات العربية التركية ، البعد الجغرافي والقانوني ، آفاق عربية ، العدد ٩-١٠ ، لسنة ٢٥ ، أيلول – ت١ ، ١٩٩٩.

١٤. محمود إبراهيم متعب الحديثي ، نهر الفرات والسياسة المائية ، مجلة البحوث الجغرافية ، كلية القائد للتربية للبنات ، جامعة الكوفة ، العدد ٢ ، ٢٠٠١.

Turkey and the Tigris River: An Analytic Viewpoint in Political Geography.

Abstract

In the Arabic lands located in dry and semi-dry areas, water becomes a natural resource with a particular significance. After the cold war, water became one important reason for regional and international struggles. Water crisis in the Middle East region is a strategic issue which could be more important than oil. It might be one of the matters of visible future struggle.

The autocratic way of Turkey in managing its water policy causes harm to the security of water, food and population in the adjoining countries, Iraq and Syria in particular because they are the countries of watercourse and estuary. Since Turkey has a control over the water resources, its strategic aim is to encroach upon their water shares neglecting all the international laws agreed upon in fair sharing of water supplies among countries partaking in the same river. This behavior is a violation to the international law.